



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير - 20 آذار/مارس 2020

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية**

موجز

منذ بداية النزاع في الجمهورية العربية السورية، لم تشهد الأعمال العدائية سوى تراجع طفيف في عدة أجزاء من البلد، حيث يشارك عدد كبير من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في مختلف مسارح النزاع. ولا تزال التحالفات المتعددة والسريعة التغيّر بين هذه الأطراف تخلق تقلبات وفراغات في السلطة تيسّر انتهاك القانون الدولي. وعدم وجود عملية سلام فعّالة، إلى جانب امتناع الأطراف المتنازعة عن إتاحة إمكانية الوصول دون قيود للجهات الإنسانية والمراقبين المستقلين، يُبعد احتمالات تحسين بيئة الحماية المباشرة للمدنيين.

وجاءت العمليات التي قامت بها القوات التركية والجيش الوطني السوري، تحت اسم "عملية نبع السلام"، في أعقاب الانسحاب المفاجئ لقوات الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وأسهم ما نجم عن ذلك من موجات نزوح سريعة للمدنيين الفارين من المنطقة الواقعة بين عين عيسى وتل تمر في اشتداد وطأة الأوضاع القاسية أصلاً بالنسبة للعديد من النازحين، بمن فيهم الأطفال، في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

ومع اندلاع المعارك حول المناطق الاستراتيجية في ريف إدلب الجنوبي، سعى إرهابيو هيئة تحرير الشام إلى تشديد قبضتهم على السكان. ولا يزال عدد من الناشطين والصحفيين والمدنيين محتجزين بصورة غير قانونية لانتقادهم تدخّل الجماعة المتزايدة. كما شنّت القوات الموالية للحكومة هجمات جوية وبرية في ريف إدلب الجنوبي على منظمات إرهابية، أصابت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك أعيان محمية مثل المرافق الطبية. وأدى ذلك إلى تفويض فرص حصول الجرحى على الرعاية الطبية، في حين أن الهجمات على مستشفيات النساء والأطفال منعت النساء الحوامل والأمهات

* تُثَق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن إرادة الجهة المقدّمة له.

** يُعمّم مرفقاً هذا التقرير كما وردا، وباللغة التي قدّما بها فقط.



اللاتي ولدن حديثاً من تلقي الرعاية الطبية. وفي الفترة ما بين أيار/مايو 2019 وأوائل كانون الثاني/يناير 2020، تسببت هذه الهجمات في نزوح 700 000 مدني.

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ظلت الظروف غير مواتية إلى حد بعيد لعودة النازحين، حيث يواجه المدنيون عوائق غير قليلة للمطالبة بممتلكاتهم، بما في ذلك ما تقوم به الحكومة من نزع الملكية. وفي المدن والقرى المحاصرة سابقاً التي فُرضت فيها اتفاقات "المصالحة"، أثارت نقاط التفتيش المنتشرة في كل مكان الخوف بين السكان المدنيين وقيدت حرية التنقل والحصول على الخدمات الأساسية.

ولم تترك هذه الظروف سوى القليل من أسباب الراحة لأولئك الموجودين في الجمهورية العربية السورية، كما أن الانتهاكات العديدة المعروضة في التقرير تكشف عن واقع بائس لأعداد لا تُحصى من النساء والرجال والأطفال. وأدت الأدوار المرتبطة بالجنسين، وما تقوم عليه من أوجه عدم المساواة، إلى تغذية وتضخيم تأثير هذه الانتهاكات المباشر. وتضررت النساء، ولا سيما المنتميات إلى بعض المجموعات الدينية والإثنية، تضرراً بالغاً بالنزاع. وفي المخيمات الواقعة في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، ظلّ الأطفال الأجانب الذين يُزعم أن لهم صلات أسرية بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ينهشهم اليأس ويزداد وضعهم هشاشة. وبما أن العديد من بلدان المنشأ يرفض استعادة هؤلاء الأطفال، فإن الآلاف منهم، وكثير منهم غير مصحوبين، يبقون في مأزق قانوني.

ولا تزال جميع الأطراف المتحاربة تتجاهل أو ترفض توفير الحماية، بما في ذلك توفير ضمانات تسمح بوصول المساعدات الإنسانية دون انقطاع وبلا عوائق إلى المدنيين الضعفاء. وعلى الرغم مما تضمّنته التقارير السابقة من مناقشات وتوصيات إلى الأطراف المتحاربة لكي تتخذ إجراءات تصحيحية، فإن هذه النداءات لم تلقَ أذناً صاغية في أغلب الأحيان.

أولاً - الولاية والمنهجية

- 1- في هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 17/40، تعرض لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية الاستنتاجات التي توصلت إليها بناءً على التحقيقات التي أُجريت في الفترة من 11 تموز/يوليه 2019 إلى 10 كانون الثاني/يناير 2020⁽¹⁾. واستندت المنهجية التي اتبعتها لجنة التحقيق إلى أفضل ممارسات لجان التحقيق وبعثات تفصي الحقائق.
- 2- وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى 233 مقابلة أُجريت في المنطقة وانطلاقاً من جنيف. وقامت اللجنة بجمع واستعراض وتحليل صور ملتقطة بالتوايح الاصطناعية (السواتل) وصور فوتوغرافية وتسجيلات فيديو وسجلات طبية. وأُخذت في الاعتبار في التقرير رسائل وردت من حكومات ومنظمات غير حكومية وكذلك تقارير صادرة عن الأمم المتحدة.
- 3- واعتُبر معيار الإثبات قد استُوفي عندما تكون اللجنة قد حصلت على قدر من المعلومات الموثوق بها والمتحقق منها بما يكفي لأن تخلص إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد أن الحوادث وقعت على النحو الموصوف وأن الانتهاكات ارتكبتها الطرف الذي حُدِّدت هويته.
- 4- وتبقى اللجنة مستعدة لمناقشة استنتاجاتها مع سلطات الجمهورية العربية السورية، وإن كان رفض السماح لها بدخول البلد لا يزال يعرقل تحقيقاتها. وتأثر تحقيق اللجنة كذلك بشواغل توفير الحماية للأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات. وفي جميع الحالات، ظلت اللجنة تسترشد بمبدأ "عدم الإضرار".

ثانياً - التطورات السياسية والعسكرية

- 5- بُذلت في الفترة المشمولة بالتقرير جهود دولية مطّردة لتنشيط العملية السياسية. وأعلن الأمين العام في أواخر أيلول/سبتمبر أن حكومة الجمهورية العربية السورية وهيئة التفاوض السورية التابعة للمعارضة اتفقتا على بدء عمل اللجنة الدستورية. ووصف المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا الاتفاق بأنه "مفتاح" إلى عملية سياسية أوسع نطاقاً. وأطلقت اللجنة الدستورية رسمياً في جنيف واجتمعت هيئة الصياغة المؤلفة من 45 عضواً في 4 و25 تشرين الثاني/نوفمبر. وانتهى الاجتماع الثاني لهيئة الصياغة دون أن تتفق على موعد جديد لعدم توصلها إلى توافق في الآراء بشأن جدول الأعمال. وتُبرز وتيرة التطورات في اللجنة الدستورية مدى صعوبة التغلب على انعدام الثقة بين الأطراف المتفاوضة وتحقيق تقدّم ملموس في تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015).
- 6- وتفاقم الوضع الإنساني في أنحاء كثيرة من البلد. وعلى هذه الخلفية، لم يتمكن مجلس الأمن في 20 كانون الأول/ديسمبر من الاتفاق على تجديد آلية إيصال المعونة عبر الحدود والخطوط. واعترض الاتحاد الروسي والصين على القرار بحجة أنه يجب تكييفه مع الوضع الراهن. وتوصل مجلس الأمن، في 10 كانون الثاني/يناير، إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة على تمديد الإذن بتسليم المعونة عبر الحدود في معبرين حدوديين بدلاً من المعابر الأربعة السابقة، ولمدة ستة أشهر فقط⁽²⁾. ومن المتوقع أن يؤثر عدم تجديد الإذن باستخدام معبر اليعربية الحدودي مع العراق تأثيراً شديداً في دخول المعونة الإنسانية إلى شمال شرق الجمهورية العربية السورية، ولا سيما الإمدادات الطبية.

(1) أعضاء اللجنة هم باولو سيرجيو بينهيرو (الرئيس) وكارين كونينغ أبو زيد وهاني مجلي.

(2) انظر قرار مجلس الأمن 2504 (2020).

7- وفيما يتعلّق بالأعمال العدائية الجارية، اشتدّ القتال بين القوات الموالية للحكومة وجماعات المعارضة المسلّحة، بما فيها هيئة تحرير الشام، في محافظة إدلب وريف حماة الشمالي ومحافظة اللاذقية وريف حلب الغربي. واستمرّ تصاعد العنف في الشمال الغربي في تموز/يوليه وآب/أغسطس عندما استهدفت هجمات شنتها القوات الموالية للحكومة جماعات المعارضة المسلّحة بالقرب من سهل الغاب وخان شيخون ومعرة النعمان وسراقب وأريحا وجسر الشغور. وفي أعقاب انهيار وقف مشروط لإطلاق النار في 5 آب/أغسطس، شنت وحدات تابعة للجيش السوري هجوماً برياً كبيراً. وبحلول 21 آب/أغسطس، كانت القوّات الموالية للحكومة قد قطعت الطريق السريع M5، وطوّقت مركز المراقبة التركي في مورك واستعادت عدّة بلدات في ريف حماة الشمالي وريف إدلب الجنوبي.

8- وأعلن الاتحاد الروسي أن الحكومة السورية توصلت إلى اتفاق لوقف إطلاق النار من جانب واحد في 30 آب/أغسطس. وعلى الرغم من الهدنة، استمرت الغارات الجوية التي استهدفت بلدات في محافظتي إدلب واللاذقية طوال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وعلى الصعيد الدولي، في أعقاب نداء وجهه عشرة من أعضاء مجلس الأمن، أعلن الأمين العام إنشاء هيئة لتحقيق في تدمير مرافق مدرجة في قائمة الأمم المتحدة للمرافق المحيطة من النزاع ومرافق مدعومة من الأمم المتحدة أو إلحاق الضرر بها في شمال غرب الجمهورية العربية السورية منذ نيسان/أبريل.

9- وأعلن رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، مقتل زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أبي بكر البغدادي، في 27 تشرين الأول/أكتوبر في غارة شنتها قوّات خاصة تابعة للولايات المتحدة في باريشا (محافظة إدلب). وفي الوقت نفسه، اشتدّت الاحتجاجات على حكومة الإنقاذ الوطني، التابعة لهيئة تحرير الشام، في نواحي من إدلب بعد أن كثّفت الجماعة الإرهابية قيودها على الأنشطة السياسية والمدنية وفرضت "ضرائب" جديدة.

10- واستمرت الهجمات على الأراضي الخاضعة لسيطرة قوّات المعارضة وهيئة تحرير الشام في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وبلغت الغارات الجوية وعمليات القصف ذروتها في منتصف كانون الأول/ديسمبر عندما بدأت القوات الموالية للحكومة هجوماً كبيراً على معرة النعمان وسراقب والمناطق الريفية المحيطة. وتمكّن الجيش السوري في هذه الحملة من استعادة عدّة مواقع في ريف إدلب الجنوبي حول الطريق السريع M5. وتلت ذلك هجمات انتقامية شنتها جماعات المعارضة المسلّحة في ريف حلب الجنوبي ومحافظة اللاذقية. وأسفرت الحملات البرية والجوية عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين ونزوح أعداد كبيرة منهم. وفي الفترة ما بين أيار/مايو 2019 وأوائل كانون الثاني/يناير 2020، أفضت هذه الهجمات إلى نزوح 700 000 مدني نحو المناطق الشمالية من المحافظة. وخلت المناطق المحيطة بمعرة النعمان وسراقب من السكان تماماً.

11- وفي شمال شرق الجمهورية العربية السورية، في أعقاب تحذيرات الرئيس أردوغان المتكرّرة من أن تركيا تخطّط لشنّ هجوم عبر الحدود على وحدات حماية الشعب الكردي، اتفقت حكومتا الولايات المتحدة وتركيا على إنشاء مركز عمليات مشترك وعلى تنسيق إنشاء "منطقة آمنة". وعملاً بهذا الاتفاق، وافقت قوات سوريا الديمقراطية والقوات التابعة لوحدة حماية الشعب الكردي على تدمير مواقعها والانسحاب من المناطق الحدودية. وفي حين أعلنت حكومة الولايات المتحدة أن اتفاق "المنطقة الآمنة" سينقذ على مراحل، أعربت السلطات التركية عن عدم رضاها وأكدت أنها ستصرف إذا لم تُراع المصالح الأمنية التركية.

12- وفي أعقاب مكالمة هاتفية بين رئيسي الولايات المتحدة وتركيا في 6 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن البيت الأبيض أن تركيا ستبدأ قريباً عملية في شمال الجمهورية العربية السورية وأن قوات الولايات المتحدة ستسحب. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس أردوغان إطلاق القوات المسلّحة التركية

عملية نبع السلام، بالاشتراك مع الجيش الوطني السوري⁽³⁾. وبدأت القوات التركية، بدعم من الجيش الوطني السوري، بمهاجمة مواقع كردية في عدّة بلدات حدودية، منها تل أبيض ورأس العين. وكان لإطلاق عملية نبع السلام وما رافقها من انسحاب قوات الولايات المتحدة تأثير لا يُستهان به في الأهالي حيث سُرد أكثر من 200 000 شخص في عمليات إجلاء سريعة وغير منسقة. وكاد مخيم عين عيسى، الذي كان يعيش فيه العديد من النساء والأطفال الذين لهم صلات أسرية بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية)، يفرغ تماماً.

13- ورداً على ذلك، أعلنت حكومة الولايات المتحدة أنها ستواصل دعم القوات الكردية واتخاذ إجراءات إذا اتخذت تركيا تدابير تتجاوز في نظرها "حدود المسموح". ودعا الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية، كل على حدة، تركيا إلى وقف العملية، في حين اعتمدت جامعة الدول العربية قراراً يدين الحملة التركية⁽⁴⁾. ودعت حكومة الجمهورية العربية السورية إلى احترام أراضيها ونشرت قوات في البلدات الرئيسية الواقعة في شمال شرق البلد بعد التوصل إلى اتفاق مع قوات سوريا الديمقراطية.

14- ولاحقاً تصاعد العنف في الشمال الشرقي، تفاوضت تركيا والولايات المتحدة في 17 تشرين الأول/أكتوبر على وقف لإطلاق النار يسمح لقوات وحدات حماية الشعب الكردي بالانسحاب. وأعقب الاتفاق بين الولايات المتحدة وتركيا توقيع مذكرة تفاهم بين الرئيس بوتين والرئيس أردوغان في 22 تشرين الأول/أكتوبر سمحت للشرطة العسكرية الروسية وحرس الحدود السوريين بدخول المناطق الحدودية التركية السورية وتسهيل إخراج عناصر وحدات حماية الشعب الكردي⁽⁵⁾. واتّفق الاتحاد الروسي وتركيا أيضاً على بدء تسيير دوريات رصد مشتركة في المنطقة. وعلى الرغم من إعلان الاتحاد الروسي الانسحاب الكامل لوحدها لحماية الشعب الكردي، استمرّت الاشتباكات بين القوات التركية والجماعات الكردية، وكذلك بين الجيش السوري والقوات المدعومة من تركيا. وفيما يتعلق بمسألة عودة اللاجئين السوريين، عرض الرئيس أردوغان على الأمين العام خطة مناطق توطين جديدة داخل "المنطقة الآمنة" التي يبلغ عرضها 30 كيلومتراً.

15- وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، أقرّ مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة "قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا" الذي يميز فرض جزاءات على حكومة الجمهورية العربية السورية وأي أفراد آخرين "مسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد مواطنين سوريين أو أفراد أسرهم أو متواطئين في ارتكابها". ووقع الرئيس ترامب مشروع القانون ليصبح قانوناً في 20 كانون الأول/ديسمبر.

16- وظلّ الوضع في وسط الجمهورية العربية السورية وجنوبها مضطرباً. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في محافظات درعا وحمص ودير الزور عن مقتل عدّة جنود سوريين. وأعدت المنظمة الإرهابية تجميع صفوفها في شرق الجمهورية العربية السورية وصعدت هجماتها على القوات الموالية للحكومة، ولا سيما حول الميادين والبوكمال. واستمرّت أيضاً اشتباكات متفرقة بين الجيش السوري وإرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية حول السخنة وتدمر (محافظة حمص) وكان لها تأثير كبير في أمن المدنيين وحرية تنقلهم. وفي درعا، أصدرت الحكومة في أعقاب احتجاجات عفواً عن المعتقلين بعد تموز/يوليه 2018، سعياً للحدّ من التوتر، ولكن لم يفرج إلا عن

(3) في 4 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن ممثلو عدة جماعات من المعارضة المسلحة السورية اتحادهم رسمياً تحت مظلة الجيش الوطني السوري. انظر A/HRC/42/51، الفقرة 16.

(4) اعتمدت جامعة الدول العربية القرار 8454 في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

(5) تنصّ المذكرة على أنه اعتباراً من 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019 ستدخل الشرطة العسكرية الروسية وحرس الحدود السوريون الجانب السوري من الحدود التركية السورية، خارج منطقة عملية نبع السلام، لتيسير إخراج عناصر وحدات حماية الشعب الكردي وأسلحتهم.

عدد قليل منهم. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر، أصابت غارات جوية شنتها إسرائيل تل الحارّة في جنوب الجمهورية العربية السورية وعدّة مرافق مزعومة لحزب الله ومواقع إيرانية وسورية في ظاهر دمشق. وما برحت هذه التطورات تساهم في زيادة تعقيد حالة حماية المدنيين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية.

ثالثاً- تصاعد العنف ضد المدنيين

17- خلال الفترة قيد الاستعراض، أدت الهجمات التي شنتها الأطراف المتحاربة إلى قتل وإصابة عشرات السوريين نساءً ورجالاً وأطفالاً. وزادت المعارك الشرسة من زعزعة توفير الخدمات وحرمت عدداً لا يُحصى من المدنيين من الخدمات الطبية والتعليم، وكذلك من الغذاء والماء. واستمرّ النزاع في الجمهورية العربية السورية يتطوّر، وتدخّل في مجرياته تدخلات فاعلاً عدداً من الدول الأعضاء دعماً للحكومة أو معارضة لها، سواءً بإجراءات مباشرة على الأرض أو بتقديم دعم لوجستي ومادي ومالي إلى جماعات مسلحة غير حكومية⁽⁶⁾.

18- وفي معظم الأحيان نجم النزوح عن عدم اتخاذ الأطراف المتحاربة جميع الاحتياطات الممكنة لمنع الأذى عن السكان المدنيين، أو بسبب انتهاج الأطراف أشكالاً أخرى من السلوك غير المشروع بإقدامها على شنّ هجمات لا تولى فيها حياة المدنيين الكثير من الاعتبار.

ألف- إدلب وريف حماة الشمالي وريف حلب الغربي

القوات الموالية للحكومة

19- شهدت محافظة إدلب، حيث يعيش ما يقرب من ثلاثة ملايين مدني سوري لا يحصلون إلا على قدر محدود من الخدمات الأساسية، نوبات متجدّدة من العنف الشديد. وكان نصف هؤلاء المدنيين على الأقل قد فرّوا أصلاً من هجمات سابقة أو شُردوا قسراً من خلال "اتفاقيات المصالحة"⁽⁷⁾، في حين شُرد 700 000 منهم في الفترة ما بين أيار/مايو وأوائل كانون الثاني/يناير.

20- وعلى الرغم من أن إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد في 31 آب/أغسطس أنهى هجوماً دام أربعة أشهر في جميع أنحاء "المنطقة المجزّدة من السلاح"⁽⁸⁾، اشتدّت حدّة العنف ما بين تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الثاني/يناير. واستهدفت الهجمات التي شنتها القوات الموالية للحكومة البنى التحتية المدنية، بما في ذلك الأعيان التي تحظى بحماية خاصة. ونتيجة لذلك، أصبحت المناطق المدنية غير صالحة للسكن، ولا سيما في مدن مثل خان شيخون ومعرّة النعمان، في محاولة واضحة للتعجيل بالاستيلاء على الطريقتين السريعين الاستراتيجيين بين حلب وحماة وبين حلب واللاذقية.

(6) يقع على عاتق الدول التزام بموجب المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 "بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال". وبما أن المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف هي جزء من كل اتفاقية من "هذه" الاتفاقيات الأربع أيضاً، فإن هذا الالتزام يمتدّ باعتباره التزاماً تعاهدياً إلى الحد الأدنى من الضمانات المنصوص عليها في المادة 3 المشتركة في حالة قيام "نزاع مسلّح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة". انظر ورقة غرفة الاجتماعات "Human rights abuses and international humanitarian law violations in the Syrian Arab Republic", 21 July 2016–28 February 2017 (A/HRC/34/CRP.3, paras. 99–103). متاحة في: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IIICISyria/Pages/Documentation.aspx.

(7) فيما يتعلّق بقسم الولاء والمصالحة، انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/36/55، الفقرات 20–22.

(8) الوثيقة A/HRC/40/70، الفقرتان 14 و 15.

21- وتحققت اللجنة من وقوع هجمات غير مشروعة في معرة النعمان ومعرة حرمة وقرية الجانودية (جسر الشغور) ونقطة طبية تقع بالقرب من الخصرة والبارة. والاستنتاجات التالية أمثلة على هجمات شنتها القوات الموالية للحكومة.

22- استمرت الهجمات التي استهدفت أسواقاً مزدحمة⁽⁹⁾. فعلى سبيل المثال، في 22 تموز/يوليه، بين الساعة 8/00 والساعة 8/30، أصابت سلسلة من الغارات الجوية السوق الرئيسي والمنازل المحيطة به في منطقة مكتظة بالسكان في معرة النعمان. وأسفرت الغارات الجوية عن مقتل أكثر من 43 مدنياً، من بينهم ثلاث فتيات وفتى واحد، وإصابة ما لا يقل عن 109 أشخاص، من بينهم 18 طفلاً و15 امرأة. ودُمر على الأقل مبنيان سكنيان من أربعة طوابق و25 محلاً تجارياً. كما لحقت أضرار بمدرسة القريز، التي تقع على بعد حوالي 700 متر من السوق. وروى شهود أنه لا توجد أهداف عسكرية في جوار السوق.

23- وهرع المدنيون وعمال الإنقاذ إلى السوق بعد الهجوم. بيد أنه لم تكتمل بضعة دقائق حتى أصابت غارة جوية ثانية في حوالي الساعة 8/35، المنطقة نفسها، مما أسفر عن مقتل عشرات المدنيين، بمن فيهم أحد أفراد فريق الإنقاذ. ووصف موظفون طبيون كيف نُقل ضحايا بأطراف مفقودة إلى مستشفى قريب، في حين وصل آخرون وهم في مراحل مختلفة من التشويه. ونفت وزارة الدفاع الروسية وجود طائراتها في المنطقة في 22 تموز/يوليه⁽¹⁰⁾.

24- وفي 16 آب/أغسطس، بين الساعة 19/15 والساعة 19/30، أصابت غارات جوية مجتمعةً لنازحين مدنيين يقع على بعد كيلومترين تقريباً من حاس. ويقع المجمع في منطقة ريفية تحيط بها حقول زراعية بين كفرومة وحاس في ريف إدلب الجنوبي، وأشار الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات إلى عدم وجود أهداف عسكرية قريبة. وأدى الهجوم إلى مقتل 20 شخصاً، من بينهم ثماني نساء، كانت إحداهن حاملاً، وستة أطفال، وإصابة ما لا يقل عن 40 آخرين. وألحقت الغارة الجوية أضراراً كبيرة بالمنطقة، بما في ذلك في ساحة مجاورة تحيط بها محال تجارية. ودُمر مبنيان سكنيان على الأقل ومخزن أعذية، في حين لحقت أضرار بالمدرسة والمركز الطبي بالمخيم.

25- واستناداً إلى الأدلة المتاحة، بما في ذلك إفادات الشهود ولقطات الفيديو وصور البيانات، وكذلك تقارير مراقبي حركة الطيران ومعلومات اعتراض الاتصالات الجوية وتقارير مراقبة الإنذار المبكر، توجد لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد أن طائرة روسية شاركت في كل من الحادثتين الوارد وصفهما أعلاه. وفي كلتا الحادثتين، لم يوجه سلاح الجو الروسي هجماته إلى هدف عسكري محدد، وهو ما يرقى إلى جريمة الحرب المتمثلة في شن هجمات عشوائية في مناطق مدنية (انظر المرفق الثاني للاطلاع على وصف مفصّل للهجمات)⁽¹¹⁾.

26- ومع تصاعد العنف وبسط القوات الموالية للحكومة سيطرتها على مناطق استراتيجية في ريف إدلب الجنوبي، فرّ المدنيون بأعداد كبيرة من خان شيخون وكفر نبل، وفي وقت لاحق في كانون الأول/ديسمبر، فرغت منطقة معرة النعمان وخان السبل من جميع سكانها تقريباً. وتحوّلت المدارس في قرية الجانودية في منطقة جسر الشغور إلى ملاجئ لما لا يقل عن 6 500 مدني فروا من المناطق التي استعادتها القوات الموالية للحكومة. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل 16 مدنياً، من بينهم 11 طفلاً،

(9) A/HRC/28/69، المرفق الثاني، الفقرات 2-8؛ وA/HRC/30/48، الفقرتان 34 و35؛ وA/HRC/31/68، الفقرة 77.

(10) انظر: http://eng.mil.ru/en/news_page/country/more.htm?id=12243385@egNews.

(11) انظر: جان - ماري هنكرتس ولويس دوزوالد - بك، القانون الدولي الإنساني العرفي، المجلد الأول: القواعد، (جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ Cambridge University Press، Cambridge, United Kingdom, 2005)، القاعدة 156.

وُجرح 30 آخرون عندما شنت قوات موالية للحكومة هجوماً بقذائف أرض - أرض مكونة من ذخائر عنقودية على مخيم للنازحين بجوار قرية قاح بالقرب من الحدود التركية. ويشكل استخدام الذخائر العنقودية في مخيمات النازحين المدنيين المكتظة جريمة الحرب المتمثلة في شنّ هجمات عشوائية في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين (انظر المرفق الثاني للاطلاع على وصف مفصّل للهجمات الأخرى).

27- واعتباراً من 15 كانون الأول/ديسمبر، مع تزايد الهجمات الجوية من القوات الموالية للحكومة، أخذ الأهالي حول مدينة معرة النعمان يفرون تحسباً للهجمات. ووصف الأهالي كيف غادروا ليلاً، باستخدام الطريق السريع M5، بعد أن أطفأوا أضواء مركباتهم، للحدّ من احتمالات التعرّض لهجوم. وبحلول 1 كانون الثاني/يناير، كان ما لا يقل عن 300 000 شخص قد فروا من ديارهم، بالإضافة إلى نحو 400 000 مدني سبق أن شردوا من ريف إدلب الجنوبي بين أيار/مايو وآب/أغسطس.

28- ولحقت أضرار بأربعة مرافق طبية في غضون ثلاثة أيام، في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر، في جسر الشغور وكفر نبل وأريحا في ريف إدلب الجنوبي. وفي حوالي الساعة 1/30 من فجر يوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر، شنت قوات موالية للحكومة غارتين جويتين أصابتا مشفى الإخلاص للنسائية والأطفال في شنان، جنوب أريحا، مما أدى إلى خروجه عن الخدمة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، حوالي الساعة 16/15، أصابت سلسلة من الغارات الجوية شنتها قوات موالية للحكومة مشفى جراحياً أقيم تحت الأرض في كفر نبل، مما ألحق أضراراً بمدخله الغربي وبمعدات طبية حيوية.

29- وبهذه الهجمات المتكررة على مرافق طبية تكون القوات الموالية للحكومة قد ارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم المتعمد على أعيان محمية وعلى عاملين طبيين. وبمهاجمة المستشفيات والوحدات الطبية والعاملين في الرعاية الصحية تكون القوات الموالية للحكومة قد انتهكت أحكاماً ملزمة في القانون الدولي الإنساني تتعلق بتوفير الرعاية للمرضى والجرحى وارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على أعيان محمية.

30- وتتبع الحوادث المذكورة نمطاً من الهجمات على المستشفيات (بما في ذلك، مؤخراً في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو 2019)⁽¹²⁾، مما يوحي بقوة أن القوات الموالية للحكومة تستهدف المرافق الطبية بصفة منهجية. وكثر مسؤولون حكوميون قولهم إن هدفهم هو إخراج العناصر الإرهابية، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، من المنطقة. إلا أن وسائل وأساليب الحرب استخدمت على نحو دتر أجزاء من البنية التحتية المدنية في مختلف أنحاء ريف إدلب الجنوبي، وقد يشير ذلك إلى أن القوات الموالية للحكومة استهدفت أيضاً السكان المدنيين. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أدت الهجمات المتكررة أيضاً إلى جعل المنطقة غير صالحة للسكن تماماً، مما أدى إلى تفويض السيطرة العسكرية والسلطة السياسية الهشة لهيئة تحرير الشام.

31- وفي أجزاء من ريف إدلب الجنوبي، بما في ذلك معرة النعمان، دأبت القوات الموالية للحكومة على قصف البنية التحتية المدنية في منطقة تخفيف التوتر، وما عاد أمام المدنيين من خيار سوى الفرار. وبذلك، توجد أسباب معقولة للاعتقاد أن القوات الموالية للحكومة كانت تقصد ترويع المدنيين⁽¹³⁾، في محاولة لإفراغ المنطقة من سكانها والتعجيل بالاستيلاء عليها.

(12) A/HRC/42/51، الفقرتان 45 و46 والفقرة 52، الحاشية 16. انظر أيضاً المرفق الثاني.

(13) المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، *Prosecutor v. Stanislav Galić*, Case No. IT-98-29-A، Judgment, 30 November 2006, at paras. 99–109.

هيئة تحرير الشام⁽¹⁴⁾

32- صعدت الجماعات المسلحة، بما فيها هيئة تحرير الشام⁽¹⁵⁾، هجماتها على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، مما تسبب في وقوع عشرات الإصابات في صفوف المدنيين⁽¹⁶⁾. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، شنت الجماعات المسلحة هجوماً صاروخياً على عدة أحياء في حلب، منها حي صلاح الدين، مما أسفر عن مقتل سبعة مدنيين وإصابة 29 آخرين.

33- وبالإضافة إلى الهجمات التي شنتها الأطراف المتحاربة، استمرت معاناة السكان المدنيين في المناطق المضطربة في جميع أنحاء محافظة إدلب مع محاولة إرهابي هيئة تحرير الشام تشديد قبضتهم. وفي محاولة لإخضاع الأهالي، تولت هيئة تحرير الشام بصفة متزايدة أنشطة تهدف إلى تنظيم الحصول على الخدمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأثر وجود هيئة تحرير الشام في حصول السكان على الخدمات الصحية والتعليمية، وأدى أيضاً إلى انسحاب جهات فاعلة في العمل الإنساني. وفي كفر تخاريم، حيث يعيش نحو 40 000 شخص، أدت محاولات هيئة تحرير الشام لتوطيد سلطتها إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مثل الخبز والوقود. وعندما فرضت هيئة تحرير الشام "ضريبة" على إنتاج زيت الزيتون في المدينة، اندلعت احتجاجات وامتدت تدريجياً إلى مناطق أخرى كان لاجتمعها المدني حضور قوي تاريخياً، بما فيها سراقب وسلقين ومعرة النعمان والأتاب.

34- ورداً على ذلك، شنّ مقاتلو هيئة تحرير الشام هجوماً صاروخياً على كفر تخاريم، وفي صباح يوم 7 تشرين الثاني/نوفمبر أطلقوا النار على مقاتلين ومدنيين أثناء دخولهم البلدة. واقتحم نحو 30 رجلاً يرتدون ملابس عسكرية ووجوههم ملثمة مبنى من ثلاثة طوابق كان يحتوى في قبوه نحو 100 مدني، وأسفر ذلك عن مقتل ما لا يقل عن ثلاثة أفراد وإصابة عشرة آخرين، من بينهم فتى عمره 16 عاماً. ومنع أعضاء المجموعة أيضاً المدنيين المصابين من المغادرة وأطلقوا النار على سيارة إسعاف كانت تنقل الجرحى.

35- وواصل إرهابيو هيئة تحرير الشام تجنيد الأطفال واستخدامهم للمشاركة في الأعمال العدائية⁽¹⁷⁾، مستهدفين في المقام الأول الفتيان الصغار الذين فاتتهم سنوات من التعليم لاستخدامهم حراساً أو خفراً في نقاط التفطيش في محافظة إدلب. وبسبب المعايير الجنسانية القائمة، كان يُتوقع من الفتيان أيضاً أن يتولوا دور المعيل، لا سيما في الأسر المعيشية التي ترأسها نساء، وانضموا بعد ذلك إلى هيئة تحرير الشام لكسب دخل لأسرهم. وانضم فتى عمره 16 سنة في سرمد إلى الجماعة الإرهابية وشارك في الأعمال العدائية من أجل إعالة أشقائه بعد وفاة والده. ووصف أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات كيف خضع الأطفال لتدريب ديني وعسكري قبل المشاركة في الأعمال العدائية.

36- وفي أعقاب غارة جوية شنتها قوات التحالف الدولي في 31 آب/أغسطس استهدفت مرفقاً لتنظيم القاعدة شمال إدلب⁽¹⁸⁾، شوهد بين الضحايا شبان صغار بملابس عسكرية، منهم فتیان تبلغ

(14) لا تزال اللجنة تعتبر هذه الجماعة كياناً إرهابياً، على النحو الذي حدده مجلس الأمن في قراره 2170 (2014) وما تلاه من حالات الإدراج في قوائم الجزاءات الصادرة عنه (متاح في: <https://scsanctions.un.org/consolidated/>). وتضم هيئة تحرير الشام حالياً جبهة فتح الشام (المعروفة أيضاً باسم جبهة النصرة) وأنصار الشام وأجناد الشام، وجماعات أخرى.

(15) تمنع شواغل الحماية للجنة من الإفصاح عن معلومات معينة في هذه الفقرة، مثل أسماء الأماكن، يُجتمَل أن تُستخدم لتحديد هوية المصادر الفردية. وفي جميع الحالات، ظلت اللجنة تسترشد بمبدأ "عدم الإضرار".

(16) انظر S/2019/922 و S/2019/987.

(17) انظر: هنكرتس ودوزوالد - بك بالقانون الدولي الإنساني العربي، القاعدة 137.

(18) انظر: www.centcom.mil/MEDIA/STATEMENTS/Statements-View/Article/1949406/statement-from-us-central-command-on-us-forces-strike-against-al-qaida-in-syria.

أعمارهم 12 إلى 13 سنة. وتفيد التقارير أن أفراداً من أنصار التوحيد كانوا يجندون الأطفال ويخضعونهم للتدريب الديني.

37- ولا يزال الأفراد الذين يعربون عن معارضتهم لوجود هيئة تحرير الشام أو ينتقدونه صراحةً، مثل النشطاء والإعلاميين، يتعرّضون للاضطهاد. واعتُقل ما لا يقل عن ستة نشطاء في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، بمن فيهم مصور صوّر أعضاء في الجماعة الإرهابية ثم نشر شريط فيديو يقال إنه يفضح الفساد.

38- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أفاد صحفيون أن هيئة تحرير الشام تحتفظ بقائمة بأسماء وصور لنشطاء استندت إليها الجماعة لاحتجاز أفراد أعربوا عن معارضتهم أو اختلافهم في الرأي. وعندما تجتمع مدنيون للاحتجاج على هيئة تحرير الشام في باب الهوى في تشرين الثاني/نوفمبر، التقط أعضاء في الجماعة صوراً للمتظاهرين للتعرف عليهم في وقت لاحق عند نقاط التفتيش. وفي حالة أخرى، أفاد أحد النشطاء أنه تلقى إنذاراً خطياً يطلب منه الحضور إلى "مكتب أمني" مرتبط بسجن العقاب الذي تديره هيئة تحرير الشام في إدلب. ولم يذكر الإنذار سبب استدعائه، لكنه رأى أنه يتصل بمزاولته الصحافية. وهدّد أعضاء في هيئة تحرير الشام صحفية أخرى بخصوص معلومات نشرتها على الإنترنت، وانتقدت فيها تقديم الخدمات وغيرها من القضايا في إدلب وحملت الجماعة المسؤولية عنها. وتعرّض ناشط واحد على الأقل للإعدام خارج نطاق القضاء في سجن العقاب، وهو ما يقى إلى جريمة الحرب المتمثلة في إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكّلة تشكيباً قانونياً⁽¹⁹⁾.

باء- عفرين والمناطق المجاورة⁽²⁰⁾

39- وُثِّقت حالات احتجاز وقتل وضرب واختطاف، بالإضافة إلى عمليات نهب منازل المدنيين والاستيلاء عليها على نطاق واسع، قامت بها جماعات مسلحة شتى تعمل تحت مظلة الجيش الوطني السوري، في نمط متسق ومميّز سبق توثيقه في عفرين⁽²¹⁾. وفي حين أن بعض هذه الأعمال، مثل عمليات الاختطاف ونهب الممتلكات والاحتجاز، توحى بأن وراءها دوافع مالية، فإن الحوادث المبلغ عنها استهدفت في المقام الأول السكّان الأكراد في عفرين والمناطق المجاورة.

40- وكان معظم ضحايا الاختطاف والاحتجاز من الذكور ومن أصل كردي. واختطف بعض الأهالي الأكراد عدة مرات. وتعرّض الأفراد أثناء احتجازهم للتعذيب وسوء المعاملة، وكان يقدم لهم غذاء قليل، ويعيشون في ظروف سيئة من حيث النظافة الصحية.

41- وإلى جانب هذه الانتهاكات، وردت بلاغات كثيرة عن مصادرة الممتلكات ونهبها على نطاق واسع. وأسكن مقاتلون في الجيش الوطني السوري أفراد أسرهم في بعض المنازل التي يملكها أكراد فرتوا من المنطقة وقدموا "عقود إيجار" للساكين الجدد. وفي حالات أخرى، ذهب مقاتلون في الجيش الوطني السوري إلى منازل مدنيين وطلبوا سندات الملكية من المالكين الأكراد الذين بقوا في منازلهم. وفي بعض الأحيان، لم يكن أمام العائدين من خيار سوى تقاسم منازلهم مع أفراد أسر مقاتلي الجيش الوطني السوري الذين انتقلوا إلى مساكنهم. وعندما اشتكى بعض المدنيين إلى ضباط كبار في الجيش الوطني

(19) المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف.

(20) تمنع شواغل الحماية اللجنة من الإفصاح عن معلومات معينة في هذا الفرع، مثل أسماء الأماكن، يُجتمَل أن تُستخدم لتحديد هوية المصادر الفردية. وفي جميع الحالات، ظلّت اللجنة تسترشد بمبدأ "عدم الإضرار".

(21) A/HRC/42/51، الفقرات 55-58.

السوري لاستعادة ممتلكاتهم، قوبلوا بالتهديد والعنف. وأدى حجم مصادرة الممتلكات إلى إنشاء آلية للتظلم داخل هيكل الجيش الوطني السوري، غير أن الأهالي أشاروا إلى عدم فعاليتها إلى حد كبير.

42- وبممارسة أعمال النهب والاستيلاء على الممتلكات، ارتكبت الجماعات المسلحة العاملة تحت مظلة الجيش الوطني السوري جريمة الحرب المتمثلة في النهب وانتهكت كذلك الحق في الحياة والملكية⁽²²⁾. وعلاوةً على ذلك، ترى اللجنة أن هناك أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد أن أفراد الجماعات المسلحة العاملة تحت مظلة الجيش الوطني السوري ارتكبوا جرائم الحرب المتمثلة في أخذ الرهائن والمعاملة القاسية وسوء المعاملة والتعذيب⁽²³⁾.

43- وبالإضافة إلى ذلك، وصف الأهالي في روايات متطابقة العديد من التهديدات الأمنية، التي يُرجَّح أن تكون ارتكبتها جماعات معارضة للجيش الوطني السوري، بما في ذلك حوادث إطلاق النار وتفجيرات السيارات المفخخة وهجمات أخرى باستخدام عبوات ناسفة مرتجلة أدت إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وفي إحدى هذه الهجمات، انفجرت في 16 كانون الأول/ديسمبر سيارة مفخخة في سوق الهال، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص على الأقل وإصابة 12 آخرين.

44- وبالإضافة إلى ذلك، تتعرض تل رفعت، التي تقع في منطقة إعزاز المجاورة وتخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، لقصف منتظم. وفي حادث قصف، يُزعم أنه صدر من جازر بالقرب من مدينة إعزاز في أول عصر يوم 2 كانون الأول/ديسمبر، قُتل عشرة مدنيين، منهم طفلان، وأصيب 12 آخرون بجروح. وكان المدنيون المتضررون قد سُردوا أصلاً من منطقة عفرين.

جيم - شمال شرق الجمهورية العربية السورية

عملية نبع السلام

45- منذ عام 2015، تسيطر قوات سوريا الديمقراطية على أجزاء كبيرة من شمال شرق الجمهورية العربية السورية. وبدأت القوات المسلحة التركية بدعمها الجيش الوطني السوري عملية نبع السلام⁽²⁴⁾ في 9 تشرين الأول/أكتوبر بشنّ غارات جوية وقصف مدفعي على بلدات حدودية سورية، بما في ذلك عين العرب (كوباني) وتل أبيض ورأس العين والقامشلي. وبدأ التقدم البري في 10 تشرين الأول/أكتوبر.

46- وبحلول 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أمنت تركيا أراضي أشارت إليها بوصف "منطقة آمنة"، وهي تتألف من منطقة تمتد بين تل أبيض ورأس العين. وفي حين تراجع الضربات الجوية الكبيرة والقصف المدفعي تراجعاً كبيراً في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، شهدت المنطقة هجمات متكررة، بما في ذلك قصف مدفعي متقطع، ومناوشات برية، وسيارات مفخخة، واستخدام عبوات ناسفة مرتجلة أخرى.

(22) انظر مثلاً: International Criminal Court, *Prosecutor v. Germain Katanga*, Case No. ICC-01/04-01/07, Judgment, 7 March 2014, paras. 925–957. وانظر أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 17.

(23) انظر: هنكرتس ودوزوالد - بك، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

(24) نشر الرئيس أردوغان على تويتر النص التالي: "أطلقت القوات المسلحة التركية، ومعها الجيش الوطني السوري، للتو عملية نبع السلام... مهمتنا هي منع إنشاء ممر إرهابي عبر حدودنا الجنوبية، وإحلال السلام في المنطقة". انظر: www.tccb.gov.tr/en/news/542/111024/-the-turkish-armed-forces-together-with-the-syrian-national-army-just-launched-operation-peace-spring. وذكر الرئيس أردوغان كذلك أن الهدف هو إنشاء "منطقة آمنة" تمتد نحو 30 كيلومتراً داخل أراضي الجمهورية العربية السورية، يمكن فيها إعادة توطين اللاجئين الذين يعيشون حالياً في تركيا. وقد أدانت حكومة الجمهورية العربية السورية العملية التركية، واصفةً إيّاها بأنها عمل عدواني وانتهاك فاضح للقانون الدولي وخرق سافر لقرارات مجلس الأمن (S/2019/806).

47- واستخدم سلاح الجو التركي في هجماته طائرات، من بينها طائرات مسيّرة، وذخائر دقيقة. أما الجيش الوطني السوري، المدعوم مالياً ولوجستياً من القوات التركية، فشكّل جزءاً من القوات البرية وكان مسلّحاً تسليحاً خفيفاً، على الرغم من أن بعض الوحدات استخدمت دبابات وناقلات أفراد خفيفة وعدة أنواع من المدفعية.

48- وأدى إطلاق عملية نبع السلام إلى موجات نزوح جماعية. وكان أكثر من 100 000 شخص قد فرّوا بحلول 11 تشرين الأول/أكتوبر. وارتفع هذا العدد إلى أكثر من 175 000 نازح بحلول 22 تشرين الأول/أكتوبر، بمن فيهم نحو 80 000 طفل. وفرّ أكثر من 10 000 مدني عبر الحدود إلى العراق. وبحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، مع اشتداد الأعمال العدائية، قلّصت المنظمات الإنسانية الدولية وجودها الميداني، مما قلّل أكثر من فرص حصول المدنيين على الخدمات.

49- ووقعت معظم الإصابات في الأيام الأولى من الهجوم، بما في ذلك في مناطق خارج الأراضي التي سيطرت عليها في نهاية المطاف قوات عملية نبع السلام. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر في القامشلي، أصابت قذيفة هاون منزلاً مدنياً في حي قدور بك، حوالي الساعة 16/30، مما أسفر عن مقتل فتى وإصابة فتاة في الثامنة من عمرها وفتى في الحادية عشرة من عمره بجروح خطيرة. وكان الأطفال يلعبون في الخارج عندما وقع الهجوم. وأدى الهجوم أيضاً إلى مقتل امرأة مسنة كانت تمرّ من هناك. ووصف شهود حي قدور بك بأنه منطقة مدنية، لا توجد بالقرب منها أهداف عسكرية. وأفاد شهود أن قذائف أطلقت من منطقة نصيبين التركية المتاخمة للقامشلي.

50- وتضرّرت أعيان ضرورية لحياة السكان المدنيين عدة مرات بالأعمال العدائية. وأفاد شهود أن هجوماً مدفيعياً أصاب منطقة محطة مياه علوك في 9 تشرين الأول/أكتوبر، نحو الساعة 16/00. ودمّر الهجوم كابلات كهربائية، فتوقف ضخّ المياه وقُطعت إمدادات المياه عن 460 000 شخص. وأصيبت المنطقة مرة أخرى بقصف برّي في اليوم التالي، مما ألحق أضراراً بالمبنى الإداري لمحطة المياه. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، حاول عمال إجراء إصلاحات، ولكن أُفيد أن مقاتلين من جماعة مسلحة اسهموا أحرار الشرقية (اللواء 123) اختطفوهم ثم أفرجوا عنهم في وقت لاحق. ولم تعد إمدادات المياه إلا بعد مرور أكثر من شهر، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، على إثر مفاوضات أجرتها جهات فاعلة في المجال الإنساني.

51- وفي الساعة 6/50 من صباح يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر، أصابت قذيفة نقطة طبية مؤقتة داخل مدرسة في الصالحية، التي تقع بين رأس العين وتل تمر. وسُمع صوت طائرة قُبيل إصابة النقطة الطبية. وألحق الهجوم أضراراً بالمبنى ودمّر سيارة في الجوار.

52- وفي حادث آخر وقع في 12 تشرين الأول/أكتوبر، كانت قافلة قوامها 70 إلى 80 مركبة، تضم نحو 400 شخص، متّجهة من تل تمر إلى رأس العين. وكانت القافلة مؤلّفة من مركبات خاصة، معظمها شاحنات صغيرة وسيارات، وكان فيها صحفيون وأسر مع أطفال. ووصف الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات بالقافلة بأنها مدنية الطابع، هدفها التظاهر "ضد العدوان التركي" وإبداء التضامن. وبينما كان نحو اثني عشر من المشاركين يحملون بنادق، أكّد العديد ممن أُجريت معهم مقابلات أن القافلة لم تضم مركبات عسكرية ولا أسلحة ثقيلة أو ذخائر. وفي حوالي الساعة 15/30، تعرّضت القافلة لضربة جوية استهدفت المركبة الأولى في وسط رأس العين بالقرب من المسجد الكبير. وأدّى ذلك إلى مقتل 11 شخصاً وجرح 74 آخرين، من بينهم 19 امرأة.

53- ونفت السلطات التركية ضلوعها في هذه الحوادث أو أشارت إلى أنها لا تملك سجلاً بما (الفقرات 50-52). وتواصل اللجنة التحقيق في هذه الحوادث، وتدعو السلطات التركية إلى فتح تحقيقاتها هي وإعلان النتائج.

54- وإلى جانب الأعمال العدائية الفعلية، تعرّض المدنيون في رأس العين وتل أبيض وما حولهما لانتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني على يد مقاتلي الجيش الوطني السوري تتسق مع النمط الموثق في منطقة عفرين (انظر الفقرات 39-41). وبثت هذه الانتهاكات الذعر بين الأهالي الأكراد وتسببت في مزيد من النزوح. وبعد أن أدركوا حجم الانتهاكات في عفرين، فرّ العديد منهم من ديارهم. وغادر أيضاً نساء ورجال وأطفال يزيدون، كانوا يسكنون نحو 13 قرية في مختلف أنحاء منطقة رأس العين، تحسباً للهجمات على جماعتهم. وأدعي أن مقاتلين من الجيش الوطني السوري نشروا على الإنترنت أشرطة فيديو استُخدمت فيها ألفاظ تنعت "أعداءهم" بـ "الكفار" و"المللحين" و"الخنازير" عند الإشارة إلى المدنيين والمحتجزين وأملاكهم، مما زاد من حدّة المخاوف وأوجد بيئة مواتية للتعتسف⁽²⁵⁾.

55- وخلال عملية نبع السلام، أعلن وزير الدفاع التركي أن مساحة قدرها 4 219 كيلومتراً مربعاً و600 بلدة باتت تحت السيطرة وأن نقاط تفتيش أُقيمت على الطريق السريع M4⁽²⁶⁾. وأفاد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن نقاط التفتيش المقامة داخل "المنطقة الآمنة" يسيطر عليها ضباط أتراك ويرابط بها مقاتلون من الجيش الوطني السوري.

56- وأبلغ المدنيون في رأس العين وتل أبيض وما حولهما عن حالات عديدة من النهب والاستيلاء على الممتلكات قام بها أفراد في الجيش الوطني السوري، استهدفت في المقام الأول الأهالي الأكراد، وفي بعض الأحيان أصحاب الأملاك اليزيديين الذين فرّوا في تشرين الأول/أكتوبر. وتعرضت للنهب أو نزع الملكية أيضاً مدارس ومحلات تجارية، مثل المخازن، وكذلك أراضٍ مستخدمة في صناعة زيت الزيتون وأدوات زراعية ومركبات.

57- وأفاد أكراد ذكور من أهالي رأس العين والمناطق المجاورة لها أنهم يخشون بوجه خاص العودة. غير أن بعض النساء الكرديات تمكّن من الوصول إلى ممتلكاتهن خلال رحلات تجارية لجمع أمتعتهم. وعند محاولة العودة إلى ممتلكاتهم، وجد أفراد أن الأفضال بُدلت أو أن مقاتلين من الجيش الوطني السوري شغلوا منازلهم. وحال ذلك دون إمكانية عودة النازحين وسهّل انتقال الأسر والجماعات التي يدعّمها مقاتلو الجيش الوطني السوري إلى مساكن النازحين.

58- وفي الساعات الأولى من يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر، كانت هفرين خلف، الأمينة العامة لحزب سوريا المستقبل، تسافر مع سائقها في سيارة سوداء من القامشلي على الطريق السريع M4. وفي حوالي الساعة 7/00، بين سلوك وتل تمر، أقدم أفراد من أحرار الشرقية (اللواء 123) التابع للجيش الوطني السوري على إعدام هفرين خلف مع سائقها، بعد جرّها من شعرها وتشويه جسدها⁽²⁷⁾.

59- وترى اللجنة أنه توجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد أن مقاتلين من الجيش الوطني السوري ارتكبوا جريمة الحرب المتمثلة في القتل وارتكبوا مراراً جريمة الحرب المتمثلة في النهب، مما يشكل أيضاً خرقاً خطيراً للحق في الحياة والملكية. وإذا تبين أن أيّاً من أفراد الجماعة المسلحة يتصرّف تحت إمرة القوات التركية وسيطرتها الفعليتين، فقد تستتبع هذه الانتهاكات المسؤولية الجنائية للقادة الذين

(25) انظر: <https://observers.france24.com/en/20191021-syria-turkey-militia-ahrar-sharqiya-investigation-abuses>.

(26) لا تستطيع اللجنة التحقق من صحة اللقطات.

(27) انظر البيان الذي أدلى به وزير الدفاع الوطني التركي في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 أمام لجنة الميزانية البرلمانية. متاح في: www.youtube.com/watch?v=H8h9-5AEzZQ.

(27) أشارت قيادة الجيش الوطني السوري في اجتماعات مع اللجنة إلى أن أفراداً اعتُقلوا فيما يتصل بهذا الحادث.

كانوا يعلمون بالجرائم أو كان يُفترض أن يكونوا على علم بها، أو لم يتخذوا جميع التدابير اللازمة والمعقولة لمنع أو قمع ارتكابها⁽²⁸⁾.

المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية

60- منذ المعارك الحاسمة على آخر المناطق الباقية تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية جنوب هجين، نُقل الأفراد الذين يُشتبه في أن لهم صلات بالجماعة إلى مخيمات للنازحين أو إلى مرافق احتجاز متناثرة في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية. ولا يزال معظم أفراد أسر مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الأجناب، بمن فيهم الأطفال، محتجزين في أوضاع معيشية مزرية ورهائن مَأزق قانوني وآمالهم في العودة هزيلة، بالنظر إلى أن كثيراً من بلدانهم الأصلية رفضت منذ البداية عودتهم إلى الوطن.

61- وفي مخيم الهول، تعاني النساء والأطفال الذين لهم صلات أسرية بتنظيم الدولة الإسلامية من التمييز بسبب الاشتباه في انتمائهم إلى الجماعة، مما يشكّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني⁽²⁹⁾. وبما أنه يُعتقد أن النساء والأطفال المحتجزين يطرحون تهديداً أمنياً⁽³⁰⁾، فإنهم يواجهون قيوداً على تحركاتهم ويعوّلون على قوات سوريا الديمقراطية لتيسير وصولهم إلى المرافق الطبية. ووصف الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات أن الحراس يمنعونهم أحياناً من الحصول على الرعاية الطبية، أو لا يُسمح لهم بمرافقة أطفالهم إلى مستشفيات الحسكة أو القامشلي. ووُثقت أيضاً حالات قام فيها حراس المخيم بمضايقة أفراد أسر مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية والإساءة اللفظية إليهم ونهب خيامهم⁽³¹⁾.

62- وتفاقت الظروف المعيشية المزرية، وساد انعدام الأمن وتصاعد العنف، مما زاد من ضعف الفئات الرقيقة الحال من سكان المخيم. وأنشأ أنصار تنظيم الدولة الإسلامية داخل ملحق مخيم الهول حسبة نسائية لرصد التقيد بقواعد اللباس وإقامة الحدود على النساء اللاتي يُعتبرن "كافرات". وفي أيلول/سبتمبر، طُعن امرأتان على الأقل حتى الموت عقب قرار صادر عن "محكمة شرعية" مؤقتة أنشأتها نساء متشدّدات. وطُعن حارس واحد على الأقل من قوات سوريا الديمقراطية داخل الملحق.

63- ومع تقدم عملية نبع السلام في تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرات 45-52)، انتشر الخوف بين السكان في مخيم الهول وعين عيسى. وأشار الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أن عدد الحراس في مخيم الهول قُلص كثيراً، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف متفرقة وبخاصة في الملحق. ومع تزايد القلق، أُغلقت العيادة الطبية الوحيدة التي تُخدم الملحق، مما حرم آلاف النساء والأطفال من الرعاية الطبية. وتأثّر بالأعمال العدائية كذلك مخيم عين عيسى، حيث يُحتجز 249 امرأة و700 طفل ممن لهم صلات أسرية بتنظيم الدولة الإسلامية. وفي حين هرب بعض سكان المخيم ونُقل آخرون إلى مخيم الحمودي في محافظة الرقة، يبدو أن بعض النساء اعتقلتهن جماعات مسلحة.

64- ولا يزال نحو 11 000 من الذكور، منهم 1 000 أجنبي من 50 بلداً مختلفاً، محتجزين في مواقع الاحتجاز التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية. ويُحتجز رجال وفتيان لا تتجاوز أعمارهم تسع سنوات في ظروف مزرية دون الحصول على ما يكفيهم من الغذاء أو الماء؛ وكانت أمارات المرض بادية عليهم

(28) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 28. انظر أيضاً: هنكرتس ودوزوالد - بك، القانون الدولي الإنساني العربي، القاعدة 153.

(29) انظر: هنكرتس ودوزوالد - بك، القانون الدولي الإنساني العربي، القاعدتان 88 و118.

(30) A/HRC/37/72، المرفق الثالث، الفقرات 12-18.

(31) انظر: هنكرتس ودوزوالد - بك، القانون الدولي الإنساني العربي، القاعدة 122.

ويهم إصابات من النزاع غير معالجة. ولا تتاح للمحتجزين سوى فرص محدودة للتواصل مع العالم الخارجي، ولا يزال الكثيرون مجهولون مكان وجود أفراد أسرهم بعد معارك السيطرة على الباغوز.

65- وفي أماكن أخرى من المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، يتعرّض المدنيون، بمن فيهم الأطفال، لانتهاك حقوقهم. وعلى الرغم من توقيع خطة عمل بين قوات سوريا الديمقراطية والأمم المتحدة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة واستخدامهم في حزيران/يونيه 2019، استمرت وحدات حماية الشعب الكردي في تجنيد أطفال تتراوح أعمارهم بين 16 و17 عاماً طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ووردت إفادات كثيرة في هذا الشأن من محافظة حلب⁽³²⁾.

66- وتسببت قوات سوريا الديمقراطية أيضاً في مقتل وإصابة مدنيين في أحداث موثقة أخرى. ففي 10 آب/أغسطس، أصيب طفل في الثالثة من عمره بطلق ناري في ظهره عند نقطة تفتيش بينما كان والده يركن سيارته وفقاً لتعليمات أفراد من قوات سوريا الديمقراطية. وعندما جاء حشد من الناس للاحتجاج على قتل الطفل، أطلق أفراد من قوات سوريا الديمقراطية النار وأصيب مدني واحد بطلقات في ظهره وساقه. وفي الطبقة، اقتحم أفراد من قوات سوريا الديمقراطية منزل طبيب في 16 آب/أغسطس. واقتيد الطبيب خارج منزله وتعرضت زوجته لاعتداء جسدي.

رابعاً- المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة

67- ظلت الأوضاع المعيشية سيئة في المناطق التي استعادتها الحكومة، حيث يعاني الأهالي، ولا سيما في الغوطة الشرقية (ريف دمشق)، من قلة الخدمات الأساسية ولم يجرز سوى تقدم طفيف في عملية التعمير. والكهرباء إذا توافرت فبتكلفة باهظة وغالباً ما تكون مقتصرة. وفي دوما، لا تتوافر الكهرباء إلا في الشارع الرئيسي، في حين أن إمدادات المياه في الغوطة الشرقية غير صالحة للشرب. وتضررت أيضاً قيود شديدة على حركة مواد البناء والأثاث، ولا سيما بين دوما ومسرابا، مما زاد من إعاقه الجهود الرامية إلى إعادة بناء المنازل. وفي حين أعيد فتح بعض المدارس، تأثرت جودة التعليم بتهميش المدرسين المؤهلين الذين يُشتبه في صلتهم بنظم التعليم التي كانت قائمة في إطار الجماعات المسلحة.

68- ويعاني المدنيون في المناطق التي استعادتها الحكومة من غياب عام لسيادة القانون. ولا تزال الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري⁽³³⁾ والاحتجاز شائعة في مناطق مثل درعا ودوما والغوطة الشرقية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، احتجزت أيضاً أعداد كبيرة من الرجال البالغين لتجنيدهم على ما يبدو. وفي دوما، أوقفت مجموعة من الطلاب، كانوا متجهين في 20 تشرين الأول/أكتوبر إلى الجامعة لإجراء امتحانات، عند نقطة تفتيش يربط فيها مسؤولون من مديرية الأمن العام. وعلى الرغم من كونهم طلاباً، أخذ الضباط 15 شاباً منهم، لأن إعفاءهم من الخدمة العسكرية الإلزامية اعتُبر غير صالح⁽³⁴⁾.

(32) حتى تاريخ تقديم هذا التقرير، لم يرد من قوات سوريا الديمقراطية أي رد بشأن هذه الحوادث.

(33) سبق للجنة أن وثقت نمطاً من حالات الاختفاء القسري. ولا يزال الأقارب يدفعون مبالغ كبيرة لوسطاء وأفراد يمثلون الدولة للحصول على معلومات عن أماكن وجود الأشخاص المختفين. انظر مثلاً ورقة غرفة الاجتماعات: "Out of sight, out of mind: deaths in detention in the Syrian Arab Republic" (A/HRC/31/CRP.1).

متاحة في: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IIICISyria/Pages/Documentation.aspx.

(34) انظر المرسوم التشريعي رقم 30 لعام 2007، المادة 10(أ).

69- واستخدمت الحكومة أيضاً اعتقال أفراد الأسر واحتجازهم لممارسة الضغط أثناء التفاوض أو لقمع المشاركة في الأنشطة السياسية. واحتُجز أقارب أعضاء في اللجنة الدستورية واستُجوبوا⁽³⁵⁾. وفي الفترة التي سبقت انعقاد المنتدى في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، ألحقت الدوائر الأمنية إلى أن معاملة الأقارب في الجمهورية العربية السورية مرهونة بالسلوك أثناء المناقشات. وتعرّضت نساء أيضاً للتهديد من جهاز أمن الدولة لمنعهن من المشاركة في مبادرات أخرى للمجتمع المدني.

70- ويمثّل قيام الأجهزة الأمنية باعتقالات بناءً على "تقارير أمنية" يُزعم أن مدنيين قدّموا توجيهاً مقلّماً. وأفاد أشخاص في الغوطة الشرقية، وكذلك في مناطق أخرى خاضعة لسيطرة الحكومة، أنهم يعيشون في خوف دائم من الاعتقال بسبب الوشايات التي ترد في إفادات أفراد آخرين في المجتمع المحلي. وأفاد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن الوشايات كثيراً ما تُستخدم لتسوية مظالم شخصية غير مدعومة بأدلة ولا صلة لها بالموضوع. وفي تموز/يوليه، فرّ رجل من بلدة في محافظة درعا إلى خارج البلد إثر استدعائه إلى شعبة المخابرات العسكرية، بعد تلقيه معلومات تفيد أن "تقريراً أمنياً" قدّم ضده بتهمة تخزين أدوية لصالح جماعات مسلحة.

71- وعلى الرغم من استمرار عمليات الاعتقال والاحتجاز التي تقوم بها القوات الحكومية، بالإضافة إلى عشرات الأفراد الذين سُلبوا حريتهم من قبل، أصدرت الحكومة في الفترة المشمولة بالتقرير عدداً من قرارات "العفو"⁽³⁶⁾. غير أن معظم حالات الإفراج جرت في محافظة درعا وشملت بضع مئات من الأشخاص الذين احتُجزوا لارتكابهم جنحاً بسيطة نسبياً.

72- وأسهم العدد الكبير من الجهات الفاعلة المعنية، مقروناً بالنهج المتنافسة إزاء "المصالحة" في بعض المناطق، مثل الغوطة الشرقية أو القنيطرة أو درعا، في هشاشة الوضع الأمني. ولم يتم الوفاء حتى الآن بكثير من الالتزامات المتعهد بها عندما فرضت القوات الحكومية عملية "مصالحة" على المناطق المحاصرة سابقاً، بما في ذلك الوفاء بوعود الإفراج عن الذين اعتقلوا واحتُجزوا، والاعتراف بالشهادات التعليمية وإعادة المعلمين. وأشار المدنيون في المناطق المستعادة إلى أن عدم احترام عمليات واتفاقات "المصالحة" عامل مهم من عوامل الخوف والتوتر الحاليين بين السكان.

73- ولا تزال تنتشر عبر "المناطق المشمولة بالمصالحة" شبكة من نقاط التفتيش، بما في ذلك في درعا⁽³⁷⁾ والغوطة الشرقية⁽³⁸⁾، مما يشكّل انتهاكاً للتأكيدات المقدمة خلال "عمليات المصالحة". وأدّى ذلك إلى تقييد شديد لحرية تنقل السكان المدنيين، وتضرّر من ذلك في المقام الأول الرجال البالغون الذين يخشون الاعتقال والتجنيد الإجباري. وفي الآونة الأخيرة، أدّى استخدام نقاط تفتيش مؤقتة أُقيمت بسرعة في دوما إلى بث مزيد من الخوف بين السكان.

74- ومكّنت نقاط التفتيش المنتشرة في كل مكان أفراد الأجهزة الأمنية من ابتزاز السكان أكثر من ذي قبل. وقال شخص أجريت معه مقابلة للجنة إنه "حتى لو لم تكن مطلوباً، فأنت معرّض للاعتقال في نقاط التفتيش. وإذا كنت تريد التنقل فعليك أن تتذكّر دائماً أن تأخذ معك بعض المال

(35) تمنع شواغل الحماية اللجنة من تقديم تفاصيل إضافية.

(36) انظر مثلاً المرسوم التشريعي رقم 20 المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2019.

(37) أبلغ الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات اللجنة بأن شمال غرب درعا يخضع لسيطرة أمن الدولة، وشمالها يخضع لسيطرة الأمن السياسي.

(38) أبلغ الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات اللجنة بأن دوما تخضع لسيطرة أمن الدولة، ومسرابا وحرستا تخضعان لسيطرة الفرقة الرابعة في الجيش العربي السوري، وعربين وبيت سوا وحمورة وكفربطنا تخضع لسيطرة الأمن العسكري.

لرشوة المسؤولين". وأعاقت هذه القيود حصول المدنيين على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، وأجبرت الذين يفتقرون إلى موارد مالية على البقاء في منازلهم. وفي مدينة دوما، يلزم الحصول على تصاريح من أجل الدخول والخروج. وأفاد الأهالي أنهم بدون هذه التصاريح مضطرون لدفع رشى كبيرة عند نقاط التفتيش للوصول إلى المستشفيات ومعالجة اعتلالاتهم الصحية.

75- ولا يزال الحق في السكن اللائق والمأوى يُنتهك على نطاق واسع في الجمهورية العربية السورية. وأدى الافتقار إلى إجراءات واضحة فيما يتعلق باسترداد الممتلكات، ووجود نظام معقد من القوانين المتداخلة، إلى إقامة عوائق كبيرة أمام العودة. وتُستخدم الأطر الخاصة بأراضي السكن والأملاك لمعاينة الأفراد الذين يُشتبه بوجه عام في ارتباطهم بجماعات المعارضة، بمن فيهم الناشطون الذين وثقوا انتهاكات القوات الحكومية⁽³⁹⁾.

76- وأوجز الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات العيب الإداري المرهق على الراغبين في العودة إلى مواطنهم الأصلية. فقد اشترط على الأفراد الراغبين في استرجاع أملاكهم في البيضاة بمحافظة حمص، تقديم ما يثبت ملكيتهم إلى مكتب المحافظة ثم التوجه إلى فرع الأمن الجنائي واستصدار بيان بخلو صحيفتهم من السوابق. ومتى حصلوا على هذا البيان، يتعين عليهم التوجه إلى مركز الشرطة المحلية. والعديد من الأشخاص الذين قدّموا طلبات العودة لم يحصلوا على موافقة ولم تبين لهم أسباب الرفض ولم تقدّم كتابةً، مما منعهم من الطعن في القرار.

77- ومما زاد من تعقيد عملية العودة اشتراط تسديد رسوم المرافق العامة. ففي الغوطة الشرقية والحولة وريف حمص ومدينة حمص، اشترط على الراغبين في العودة إلى منازلهم تسديد رسوم المرافق العامة طوال فترة النزاع، بما في ذلك الأوقات التي لم تكن فيها الخدمات موجودة أو لم يستفد فيها الفرد من تلك المرافق العامة. وأثقل ذلك كاهل المدنيين بعبء باهظ التكلفة.

78- وفي مناطق مثل الفصير ودرعا وداريا، أجبرت القوات الموالية للحكومة بعض قطاعات الأهالي على بيع أملاكهم بأسعار مخفضة كثيراً. وعلاوةً على ذلك، ذكر الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن إشعارات وُضعت على المنازل تفيد بأن على صاحب المطالبة أن يمثل أمام مكتب السجل العقاري في غضون شهر من الإشعار لتقديم طلب. غير أن أصحاب العقارات مُنعوا في كثير من الأحيان من دخول المدينة في غضون المهلة المحددة. وفي مناطق مثل الفصير، عاد نازحون إلى ديارهم ووجدوا أن أقارب لأفراد قوات الأمن أو الجماعات المسلحة يشغلونها.

79- وفي مناطق مثل القدم، وكذلك في أجزاء من حي القابون بدمشق، منع مسؤولون حكوميون السكان النازحين من العودة إلى أملاكهم وزيارة منازلهم لتفقد الأضرار. وإذا سُمح لهم فلبضع ساعات فقط. وأبلغ مسؤولون حكوميون سكاناً آخرين بحظر أي عودة دائمة إلى منازلهم أو إعادة بناء منازل مملوكة ملكية خاصة.

80- وبموجب المبادئ المتعلقة بردّ المساكن والممتلكات إلى اللاجئ والمشردين، ينبغي حماية اللاجئ والمشردين داخلياً من القوانين التمييزية المتعلقة بالإسكان والأراضي ورد الحقوق⁽⁴⁰⁾. وبفرض قيود تعسفية على التنقل ومنع حرية التنقل، بالإضافة إلى حرمان الأفراد بصورة غير قانونية من أملاكهم

(39) A/HRC/40/70، الفقرات 80-82.

(40) انظر المبادئ المتعلقة بردّ المساكن والممتلكات إلى اللاجئ والمشردين، المبدأين 18 و19.

في المناطق التي كانت محاصرة من قبل، بما في ذلك الغوطة الشرقية، قد تكون القوات الحكومية قد ارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في العقاب الجماعي⁽⁴¹⁾.

خامساً- تأثير النزاع المستمر

81- مع طغيان العنف على الحياة في الجمهورية العربية السورية، فرّ المدنيون من ديارهم في بحث يائس عن ملاذات آمنة. وكثيراً ما يعاني الأفراد بسبب جوانب متعددة من هويتهم، بما في ذلك النوع الجنساني أو السن أو الأصل الإثني. فالنزوح يفتت المجتمعات المحلية ويشتت الأسر، مما يزيد من معاناة المدنيين ويجتد التجارب السلبية بشكل مختلف.

82- وقد يؤثر العنف الذي يستهدف السكان المدنيين تأثيراً خاصاً في النساء، بمن فيهن النساء المنتميات إلى إثنيات معينة. وقد تكون له عواقب وخيمة على كبار السن، لا سيّما عندما يظل الحصول على الخدمات الأساسية محدوداً جداً. وتتضرر النساء والأطفال ذوو الإعاقات البدنية والذهنية تضرراً شديداً بالنزاع، ولا سيّما عندما يُضطرون إلى الانتقال إلى مخيمات النازحين التي تغيب عنها الرعاية الصحية إلى حد كبير.

ألف- المشردون داخلياً

83- عند كتابة هذا التقرير، كان النازحون نساءً ورجالاً وأطفالاً لا يزالون مشتتين، بمن فيهم مئات الآلاف الذين يعيشون في مخيمات مؤقتة مكتظة تنتشر على الحدود السورية، لا يتوافر لهم سوى قدر محدود من الغذاء والماء وخدمات الرعاية الصحية والأدوية. وفي أماكن أخرى، لا يزال المدنيون النازحون يعولون على مساعدات إنسانية عليها ضغط شديد أصلاً، ومن شأنها، إذا توقفت، أن تعرّض حياتهم للخطر. وفي الجمهورية العربية السورية نحو 6.1 ملايين من المدنيين النازحين، بينما سُجل 5.6 ملايين شخص كلاجئين خارج البلد.

ريف إدلب الشمالي

84- أدت المعارك التي خاضتها القوات الموالية للحكومة إلى فرار المدنيين من منازلهم في حالة من الذعر واليأس. وأجبر آلاف النساء والرجال والأطفال السوريين على الانتقال إلى مخيمات مؤقتة مكتظة أبعد شمالاً، مما أدى إلى إجهاد الموارد الإنسانية المضغوطة بشدة أصلاً. وبسبب الاكتظاظ، اضطر الكثيرون إلى العيش تحت أشجار الزيتون، لا يحصلون إلا على قدر ضئيل من المساعدة الإنسانية وعلى خدمات أساسية محدودة. والتمس آخرون ملاذاً في المدارس أو المساجد في أربحا أو سراقب، حيث ظلّت فرص الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية محدودة جداً.

مخيم الركبان

85- ما برحت الأوضاع في مخيم الركبان تتدهور وتوفي أطفال لأسباب يمكن الوقاية منها. ولم يكن للجهات الفاعلة في المجال الإنساني سوى فرص أو وسائل محدودة لتوفير الإمدادات والخدمات الأساسية، مما كان له تأثير لا يُستهان به في السكان. وعلى الرغم من هذه الظروف، تمكّنت الأمم

(41) Special Court for Sierra Leone, *Prosecutor v. Fofana and Kondewa*, Case No. SCSL-04-14-A, Judgment, 28 May 2008, para. 224. انظر: هنكرتس ودوزوالد - بك، القانون الدولي الإنساني العربي، القاعدة 103.

المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري في أوائل أيلول/سبتمبر من إيصال المساعدة إلى نحو 15 000 من أهالي المخيم. وبحلول كانون الثاني/يناير، قُدِّر عدد الأشخاص المتبقين في المخيم بما يزيد قليلاً على 12 000 شخص.

86- وفي أواخر أيلول/سبتمبر، قدّم فريق مشترك بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري الدعم لقفلة مغادرة مؤلفة من 329 شخصاً أبدوا رغبتهم في الانتقال إلى أماكن أخرى. ونُقل المغادرون من المخيم إلى "مراكز استقبال"، منها مدرسة أرض دير بعلبة في محافظة حمص. وتلقّت اللجنة تقارير تنفيذ أن ما لا يقل عن 100 شخص تمّ إجلاؤهم من مخيم الركبان احتجزتهم القوات الحكومية بعد وصولهم إلى حمص.

87- ويبدو أن الدافع إلى المغادرة هو تدهور أحوال المخيم، الذي زاد من تفاقمه الشتاء القارس وندرة الموارد. وأشار آخرون بقوا في مخيم الركبان إلى خشيتهم من التجنيد الإجباري أو الاعتقال التعسفي. وتعرقل الانتهاكات المستمرة في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والتجنيد الإجباري، حق المدنيين في العودة الطوعية، بأمان وكرامة، إلى مناطقهم الأصلية أو إلى وجهة أخرى من اختيارهم⁽⁴²⁾.

باء- النساء

88- كان للنزاع تأثير ضار بالنساء، ولا سيما المنتميات إلى بعض المجموعات الدينية والإثنية. وفي إطار الإدارة الكردية، بُذلت جهود للنهوض بحقوق النساء وأدوارهن في عمليات صنع القرار. وتشترك في قيادة كل مؤسسة إدارية امرأة، وبالإضافة إلى المجالس النسائية، حُصّصت للمرأة حصّة قدرها 40 في المائة مما عزّز تمثيلها ومشاركتها في المبادرات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني.

89- غير أن الانتهاكات الجنسانية الأخيرة التي ارتكبتها جماعات مسلحة ذات أيديولوجيات متطرّفة ضد نساء كرديات أظهرت وجود محاولات لتبديد هذه الجهود. وباستهداف كل جانب تقريباً من جوانب حياة المرأة الكردية في منطقة عفرين، وتدرجياً في المناطق التي شملتها عملية نبع السلام، أثارت الجماعات المسلحة خوفاً ملموساً من العنف والإكراه بين النساء الكرديات. وأدى ذلك إلى تقويض قدرة المرأة على المشاركة والمساهمة بصورة مجدية في مجتمعها المحلي. فقد ذكرت بعض النساء أنهن اخترن البقاء في المنزل أو التخلي عن عملهن أو ارتداء الحجاب إذا خرجن بدون محرم، لتجنب التعرض للمضايقة. وأشارت امرأة أجريت معها مقابلة إلى أنها تعرّضت عند نقطة تفتيش في منطقة عفرين للتحرش الجنسي من أفراد جماعة مسلحة وأنهم نعتوها بالكافرة لعدم ارتدائها حجاباً. وأعربت نساء يزيديات في منطقة عفرين عن مخاوف مماثلة.

90- وفي أعقاب مقتل هفرين خلف في 12 تشرين الأول/أكتوبر (الفقرة 58)، أشارت نساء كرديات إلى شعورهن المتزايد بعدم الأمان. وهددت الجماعات المسلحة وضايقت نساء يشغلن مناصب في القطاع السياسي والعسكري والطبي والتعليمي أو يشاركن بنشاط في المجتمع المدني.

91- وفي أماكن أخرى، استمرّ تقويض حقوق الإنسان للمرأة، مما زاد من أوجه عدم المساواة القائمة من قبل. وفي محاولة لتثبيد السيطرة على كفر تخاريم (الفقرات 33-35)، فرض أعضاء هيئة تحرير الشام قواعد لباس على المعلمين والتلاميذ، وهي قواعد ميّزت بشكل منهجي ضد النساء

(42) انظر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، المبدأ 28.

والفتيات⁽⁴³⁾. وفي سلقين بمحافظة إدلب، أوقفت هيئة تحرير الشام امرأة أثناء سفرها بدون محرم، ثم احتُجزت مع ما لا يقل عن عشر نساء أخريات في مرفق شبيه بالسجن في سلقين، منهن امرأة اعتُقلت لمحاولتها لعبور الحدود السورية من دون زوجها.

92- وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، أدت حملات التجنيد المستمرة إلى لزوم الذكور البالغين منازلهم وإعاقة تنقلهم عبر المناطق المستعادة مثل الغوطة الشرقية. وذكرت نساء أُجريت معهن مقابلات نزن خارج الجمهورية العربية السورية، في روايات متطابقة، كيف أجبرهن أزواجهن، خوفاً من التجنيد أو الاحتجاز، على العودة إلى ديارهم لتقييم وضع أملاكهم، التي غالباً ما شغلتهن أو نهبتهن الأطراف المتحاربة. وبما أن العديد من النساء العائدات فقدن أو لم يكن لديهن سندات ملكية بأسمائهن، فقد واجهن عقبات في إثبات ملكيتهن والمطالبة بحقوق الملكية عند عودتهن⁽⁴⁴⁾.

جيم - الأطفال

93- تركت الحرب الوحشية في الجمهورية العربية السورية جرحاً لا يندمل في حياة الأطفال. وخلافاً لمبدأ مصالح الطفل الفضلى، وقعت الفتيات والفتيان في جميع أنحاء البلد ضحايا بطرق عديدة، وحرّمو باستمرار من الاحترام والحماية الواجبين لهم بوجه خاص في إطار القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان⁽⁴⁵⁾.

94- ومع تزايد العنف في شمال شرق الجمهورية العربية السورية اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر (الفقرات 46-53)، أُغلقت نحو 150 مدرسة في تل أبيض ورأس العين، مما حرم عشرات الأطفال من الالتحاق بالمدارس. ومع تدفق عدد متزايد من النازحين، حوّل ما لا يقل عن 60 مدرسة في مدينتي الحسكة والقامشلي مؤقتاً إلى ملاجئ للنازحين، مما أدى إلى تعليق الفصول الدراسية لما لا يقل عن 17 000 تلميذ. وأفيد أن نحو 20 مدرسة دُمرت في رأس العين، بما في ذلك مدرسة خضيري، التي تضررت في 11 تشرين الأول/أكتوبر. وكان يتردّد على المدرسة نحو 1 500 طالب.

95- ولا تزال النساء السوريات اللاتي هن صلات أسرية بمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية يواجهن عقبات في تسجيل أطفالهن لدى السلطات المختصة عقب عودتهن إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة⁽⁴⁶⁾. وتواجه أمهات الأطفال المولودين في المناطق التي استعادتها الحكومة، مثل الغوطة الشرقية، تحديات مماثلة لأن السلطات لا تقبل الوثائق المدنية التي وفّرتها الجماعات المسلّحة. وتمسّ هذه القرارات إلى حدّ كبير بحق الأطفال في اكتساب جنسية⁽⁴⁷⁾، وكذلك بحصولهم على الخدمات الصحية والتعليمية، وتعرّضهم أكثر لمخاطر استغلال الأطفال والاتجار بهم.

96- والأطفال معرّضون للخطر بوجه خاص عندما يُضطرون للانتقال إلى مخيمات النازحين. وكما هو الحال في مخيم الركبان (الفقرات 85-87)، لا يزال عشرات الآلاف من الأطفال في مخيم الهول، منهم

(43) انظر ورقة غرفة الاجتماعات: "I lost my dignity": Sexual and gender-based violence in the Syrian Arab Republic" (A/HRC/37/CRP.3)، الحاشية 6. متاحة في: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/Documentation.aspx.

(44) A/HRC/42/51، الفقرة 92.

(45) انظر: هنكرتس ودوزوالد - بك، القانون الدولي الإنساني العربي، القاعدة 135.

(46) A/HRC/42/51، الفقرتان 93 و94.

(47) اتفاقية حقوق الطفل، المادتان 2 و7. انظر أيضاً العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 24.

نحو 1 200 طفل غير مصحوب، عالقين لا يتوافر لهم إلا قدر ضئيل من الغذاء والماء النظيف وخدمات الرعاية الطبية والتعليم. وتضررت الفتيات والفتيان، وكثير منهم يتامى، بالظروف المتردية باستمرار في المخيم، حيث يعاني الأطفال من سوء التغذية والأمراض المعدية وداء الحصبة.

97- وفي المخيمات الواقعة في المناطق التي تخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، ظلّ الأطفال الأجانب الذين لهم صلات أسرية بمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية ينهشهم اليأس ويزدادون عُرضة للأذى، بعد انقضاء سنوات على جلبهم إلى البلد. وبالنظر إلى القرار المؤسف الذي اتخذته العديد من حكومات بلدان المنشأ برفض الإعادة إلى الوطن⁽⁴⁸⁾، لا يزال آلاف الأطفال من أكثر من 50 بلداً، معظمهم دون سن الثانية عشرة، رهائن مأزق قانوني في انتظار أن تيسر لهم سبل العودة.

98- وفي تطور جدير بالترحيب، وُضع فتیان يحملون الجنسية السورية أساساً، وكانت قوات سوريا الديمقراطية تحتجزهم بصورة غير قانونية، في مركز الحوري لإعادة تأهيل الأحداث في الحسكة، عملاً بقرارات صادرة عن هيئات قضائية مؤقتة تابعة لقوات سوريا الديمقراطية. وهذا أحد الخيارات القليلة القابلة للتطبيق بالنظر إلى رفض الدول استعادة مواطنيها، بمن فيهم الأطفال الذين لا يزالون معرضين لخطر انعدام الجنسية وللوقوع ضحية الجرائم التي ترتكبها حكومة الجمهورية العربية السورية⁽⁴⁹⁾. وفي ظل عدم وجود تدابير موازية على مستوى فرادى الدول أو على المستوى الدولي للتعامل بفعالية مع الأطفال الذين يُشتبه في أن لهم صلات بتنظيم الدولة الإسلامية، والتهديدات التي يطرحها الشبان الذين بلغوا سن القتال والمرتبون بمقاتلي التنظيم، تلاحظ اللجنة أن أي تدابير من هذا القبيل تتخذها جهات غير حكومية (قوات سوريا الديمقراطية) يجب أن تتقيّد بمعايير قضاء الأحداث، بما في ذلك مراعاة مصالح الطفل الفضلى⁽⁵⁰⁾. وما زالت التحقيقات جارية في هذا الأمر.

سادساً- التوصيات

99- تكرر اللجنة التوصيات التي قدّمتها في تقاريرها السابقة، مشدّدةً بوجه خاص على حماية المدنيين، بمن فيهم النازحون، ولا سيما في المناطق التي تتواصل فيها الأعمال العدائية.

100- توصي اللجنة حكومة الجمهورية العربية السورية بما يلي:

(أ) السماح بوصول المنظمات الإنسانية ومنظمات الحماية وحقوق الإنسان المستقلّة دون قيود إلى كل جزء من البلد؛

(ب) الإفراج عن جميع المحتجزين بصورة غير قانونية، بمن فيهم الأفراد المحرومون من الحق في الطعن في أسباب احتجازهم أمام محكمة قانونية، في غضون فترة زمنية معقولة؛

(ج) وقف جميع أشكال الاحتجاز المقرون بمنع الاتصال أو غيره من الأشكال غير القانونية لسلب الحرية، بما في ذلك في ظروف ترقى إلى الاختفاء القسري؛ والكشف عن مواقع أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، مع قائمة كاملة بأسماء جميع المحتجزين؛

(48) حتى تشرين الثاني/نوفمبر، كان 17 بلداً قد أعاد أطفالاً إلى أوطانهم. انظر: <https://www.unicef.org/ar> على-الحكومات-إعادة-الأطفال-الأجانب-الذين-تقطعت-بهم-السبل-في-سوريا-إلى-أوطانهم-قبل/البيانات-الصحفية.

(49) انظر مثلاً: "Out of sight, out of mind: deaths in detention in the Syrian Arab Republic".

(50) قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين).

(د) تيسير حريّة تنقّل المدنيين في المناطق المستعادة ومنع الاحتجاز التعسّفي عند نقاط التفيتش، ولا سيما لإتاحة إمكانية الحصول على الرعاية الطبية؛

(هـ) مراجعة قوانين التجنيد لضمان تقيدها بالمعايير الدولية، وتطبيقها على نحو يتسق مع هذه المعايير؛

(و) تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك التوصية العامة رقم 30(2013) بشأن وضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع؛ والاعتراف بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن 1325(2000) و2122(2013)، اللذين يؤكّدان من جديد ضرورة حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني؛

(ز) ضمان امتثال التشريعات وإجراءات استرداد الممتلكات للمبادئ المتعلقة برد المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والمشردين، وإتاحتها بتكلفة ميسورة على قدم المساواة، ولا سيما للنساء.

101- توصي اللجنة القوات الموالية للحكومة بما يلي:

(أ) وقف الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما على المرافق ووسائل النقل الطبية والعاملين الطبيين، والامتثال لالتزامها باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة من أجل التقليل إلى أدنى حد من الإضرار بالسكان المدنيين؛

(ب) إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وذات مصداقية في الحوادث التي تورّطت فيها قواتها وضمان محاسبة المسؤولين عنها، وإعلان نتائج هذه التحقيقات؛

(ج) الكف عن استخدام الأسلحة غير الموجهة والأسلحة ذات الآثار الواسعة النطاق، بما في ذلك الذخائر العنقودية والأسلحة الصاعقة، في المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية العالية.

102- توصي اللجنة الجماعات المسلحة من غير الدول بما يلي:

(أ) وقف جميع عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن واحتجاز المدنيين تعسّفاً، ولا سيما الأفراد الذين يعربون عن معارضتهم؛

(ب) حظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية حظراً فعلياً وضمان حصولهم على خدمات إعادة التأهيل المناسبة؛

(ج) امتثال القانون الدولي الإنساني العرفي، ووقف الهجمات المتعمّدة على المدنيين، بمن فيهم أفراد الأقليات الدينية والإثنية؛

(د) التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وجرائم ارتكبتها مقاتلوها، واتخاذ تدابير عاجلة لتأديب أو فصل الأفراد المسؤولين عن هذه الأفعال، بما في ذلك حالات نهب الممتلكات والاستيلاء عليها، وإعلان نتائج التحقيق.

103- توصي اللجنة المجتمع الدولي وفرادى الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة، عند القيام بعمليات في الجمهورية العربية السورية، للتقليل إلى أدنى حد من الإضرار بالسكان المدنيين، بسبل منها مراجعة المبادئ التوجيهية التكتيكية المتصلة بالاستهداف في أثناء سير العمليات، وإجراء تحقيقات مستقلة

ومحايدة وذات مصداقية في الحوادث التي تورّطت فيها قواتها لضمان محاسبة المسؤولين عنها، وإعلان نتائج هذه التحقيقات؛

(ب) اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الدول والجماعات المسلحة من غير الدول التي تتلقّى أي شكل من أشكال الدعم فيما يتعلق بالنزاع المسلح، وفقاً لالتزامات جميع الدول بموجب المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949، وتشجيع هذه الكيانات على التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بالجرائم والانتهاكات وإعلان نتائجها؛

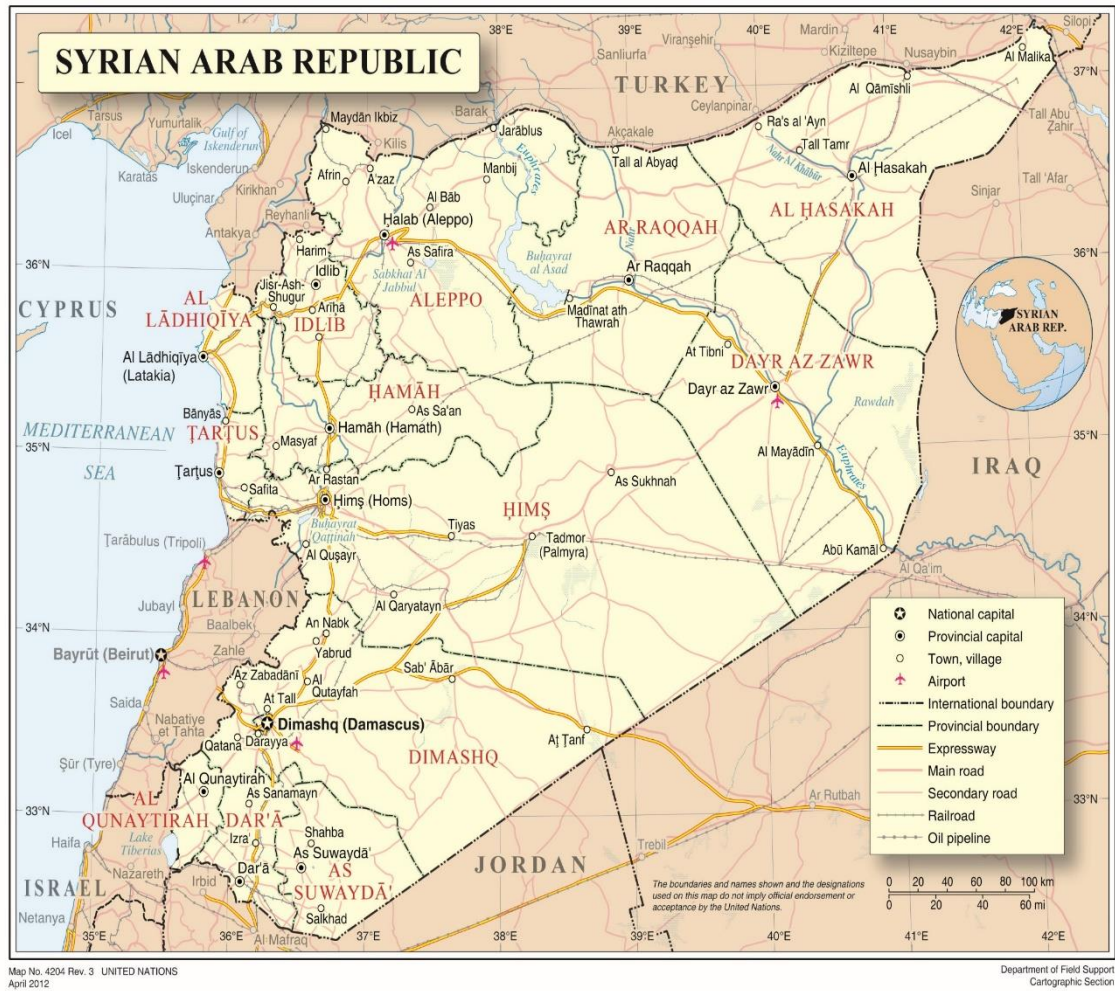
(ج) ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى جميع المدنيين في الجمهورية العربية السورية على أساس احتياجات السكان، ولا سيما الذين يعيشون في شمال غرب البلد؛

(د) ضمان وصول المنظمات الإنسانية ومنظمات الحماية وحقوق الإنسان المستقلة دون قيود إلى كل جزء من البلد؛

(هـ) استعادة الدول رعاياها الموجودين في الجمهورية العربية السورية والذين يُدعى أنهم مرتبطون بالدولة الإسلامية، ولا سيما الأطفال مع والديهم، وفقاً لمصالح الطفل الفضلى؛

(و) استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية المتاحة لتخفيف حدّة العنف في شمال غرب الجمهورية العربية السورية، بسبل منها عملية سياسية جامعة بقيادة سورية، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 (2015).

Annex I

Map of the Syrian Arab Republic¹

¹ The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Annex II

Attacks in Idlib and northern Hama

22 July, attack on a market in Marat al-Numan

1. On 22 July, a series of air strikes hit a market and its surroundings in Marat al Numan in southern Idlib, killing at least 43 civilians, including three girls and one boy, and injuring at least 109 others, including 18 children and 15 women. Most of the victims suffered severe injuries, with some being later brought to the Marat al-Numan hospital decapitated, badly burned or without limbs. Family members were forced to identify their loved ones based on birth marks, clothing or other similar features.

2. The market was located on the Marat al Numan main road, in-between residential buildings and around 40 commercial shops. Interviewees recalled that it was a popular market, operating during the entire day, with peak-time known to be between 8:00 a.m. and 1 p.m.

3. In the morning of 22 July, at around 08:00 a.m., flight spotters and early warning observers reported that jet aircraft had departed from Hmemim airbase and were circling in the skies over the Idlib countryside. Minutes later, at least two jet aircraft carried out two consecutive air strikes, dropping at least three munitions in densely populated areas in Marat al Numan. The first two munitions hit a residential house and a prison. At 8:17 a.m., a third munition struck another residential building situated in the southern part of the town's market, known to be busy with visitors in the morning hours, located some 800 meters away from the first location.

4. Eyewitnesses described that approximately 10 to 15 minutes after the attack on the market, civilians and first responders rushed to the scene. Within minutes, however, flight spotters¹ announced that a jet aircraft was coming back to the impacted area. At this point, that jet aircraft launched a "double-tap attack" killing scores of civilians, including at least one member of the rescue team. After the attack, flight spotters reported that jet aircraft, possibly different aircraft, were still circling above the area.

5. Interviewees who visited the impacted market site recalled seeing a large crater on the main street and a number of dismembered bodies scattered nearby. At least two four-storey residential buildings had collapsed and 25 commercial shops were destroyed, whilst the windows of al-Quza'iz school located some 700 meters away from the market, were shattered. A member of the rescue team described hearing the screams of a girl who was trapped under the rubble of one of the destroyed buildings. While the team managed to retrieve the girl and her older brother alive, they also found the dead bodies of their parents. Civilians and first responders spent more than one day retrieving the victims' bodies from under the rubble.

6. Consistent with witnesses testimony, early warning reports and flight spotters reports indicated that at least two Russian fixed wing-aircrafts, departed from Hmemim airbase on 22 July at around 8:03 a.m. and circled near the target area at the same time of the attack. The Commission further obtained flight communication intercepts conducted in the Russian language for the period between 07:40 and 09:59 a.m. The communications confirm that, between 8:17 and 8:35 a.m., two Russian aircraft operated in Idlib airspace, and reported on the progress of on-going aerial attacks in Idlib.

7. Documentary material, including satellite imagery, video footage and photos provided to the Commission show a large crater on the main road of the market. It also shows damage to the roof of one residential building, and that at least one building that has collapsed.

8. Information obtained by the Commission does not indicate that, during the time and day of the attack, the Syrian Air Force engaged in target coordination or carried out attacks in Idlib governorate.

¹ Flight spotters or early warning observers comprise civilians who monitor aircraft flights to provide other civilians with advance warning prior to an air strike

16 August, Haas compound for displaced civilians

9. On 16 August, between 7:15 and 7:30 p.m., a series of air strikes hit a compound located two kilometres from Haas in southern Idlib, where displaced civilians from Dayr al-Zawr, Hama, Homs, rural Damascus and Dar'a lived. The attack caused substantial damage to areas where civilians often gathered, including children. The attack killed at least 20 people, including eight women, one of whom was pregnant, and six children, and injured 40 others.

10. One interviewee described that, as hostilities in southern Idlib intensified, many civilians were compelled to relocate to the Haas compound as they were unable to afford travel costs to go to the camps along the Turkish border, generally considered to be safer. Fearing attacks, though unable to relocate due to financial constraints, families were left with no other choice but to settle in Haas compound.

11. The Haas compound for displaced civilians was located in a rural area, and was described by witnesses as residential, without checkpoints or armed groups' presence, and situated near agricultural fields. The compound was composed of several residential buildings, where at least 150 families lived. Interviewees described how, during the summer, they would often gather in an open area in the compound in between residential buildings and commercial shops, while children would be playing. The compound also included commercial areas, a non-operational medical centre, a kindergarten, and a makeshift secondary and primary school catering for some 290 pupils, as well as a prayer room.

12. Eyewitnesses recalled that at around 7 p.m. at sunset, before evening prayer, a reconnaissance plane was circling over the Haas compound. As it was not uncommon for encamped residents to witness aircraft, many remained outside in an open area. Minutes later, flight spotters² reported that a jet aircraft was in the area and, at approximately 07:25 p.m. a series of air strikes struck the compound killing at least 20 civilians and injuring at least 40 more.

13. Interviewees narrated that a jet aircraft dropped at least two bombs on the compound, primarily impacting the open area to the south-west, located between residential units and commercial shops, where civilians had gathered together. At least two of these buildings, along with the food storage room, were completely destroyed. The windows and doors of the health centre and the school were completely shattered from the blast.

14. Approximately 10 minutes after the attack, civilians and rescuers rushed to the scene and began removing victims from under the rubble. One interviewee described that most of the victims suffered severe burns following the air strikes, and many succumbed to their wounds after being transported to nearby hospitals.

15. Witnesses and flight spotters identified the aircraft as Russian Sukhoi Su-24. Early warning system observation reports indicated that at least two Russian fixed-aircraft departed Hmemim airbase on 16 August, at 7:02 p.m. and were then circling in the area near the Haas compound. Flight communication intercepts – conducted in the Russian language – confirmed that, on 16 August, at the time of the attack, at least two Russian aircrafts operated in Idlib airspace, and reported progress regarding the attacks. Analysis of the intercept data further clarifies that both of the Russian aircraft requested and confirmed having received target coordinates between 7:17 p.m. and 7:44 p.m., with one of the aircraft engaging in an attack at 7:24 p.m.

16. The Commission received no reports indicating the presence of Syrian aircraft during the day and time of the attack on the Haas compound. Consistent with eyewitnesses' statements, video footage, picture material and satellite imagery show a deep, large impact crater in an open area in the Haas compound. The impact and the damage indicate the use of a blast weapon with wide-area effects, such as highly explosive fragmentation bombs. This includes OFAB-250 or KAB-500 bombs, both of which are unguided blast fragmentation munitions, known to be carried by Russian aircraft, and Russian Sukhoi Su-24 in particular.

² Flight spotters or early warning observers comprise civilians who monitor aircraft flights to provide other civilians with advance warning prior to an air strike

17. Given the evidence available, including witness testimonies, video footage, data imagery as well as reports by flight spotters, flight communication intercepts and early warning observation reports, the Commission concluded that a Russian aircraft participated in each incident as described above, and that each of the incidents the Russian Air Force did not direct the attacks at a specific military objective, amounting to the war crime of launching indiscriminate attacks in civilian areas

20 November, attack on Qah camp for displaced civilians

18. In the evening hours on 20 November, pro-Government forces launched a surface-to-surface missile attack consisting of cluster munitions on a camp for displaced civilians located along the Turkish border, where hundreds of families displaced from eastern Ghutah, Dar‘a and Homs resided. The camp was situated near Qah village, approximately four kilometres from another major camp in Atma, and was recently expanded to accommodate tens of thousands Syrian women, men and children who had fled the on-going offensive on southern Idlib and northern Hama. Witnesses described hearing one large explosion at 7:19 p.m., followed by a number of smaller bomblets that exploded over the camp, setting numerous tents on fire and damaging the Qah hospital located some 25 meters away. The attack killed 18 civilians and injured at least 40 others, including 17 children.

19. The Commission analysed photographs and video footage of remnants which revealed the use of an OTR-21 missile. The overall size and shape of the blast site was compatible with the OTR-21 “TOCHKA” system, a large tactical ballistic missile system that the Syrian army has in its repertoire.

20. Although the Syrian Arab Republic is not a party to the Convention on Cluster Munitions, the use of cluster munitions in densely populated areas is inherently indiscriminate (given the typically wide dispersal pattern and high dud rate, which continues to endanger civilians years after a cessation of hostilities) and therefore prohibited by customary international humanitarian law. For this reason, their use in densely populated camps for displaced civilians, constitutes the war crime of indiscriminate attacks in a civilian populated area.
